

الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008

نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي

The World Economic Crisis 1929 and the Global Financial Crisis
Analytical view of the evolution of global economic thoughtد.رملی محمد¹ ، ط. د. وسعی رابح²¹ جامعة د.مولاي الطاهر -سعيدة- ، rmmmed@hotmail.fr² جامعة د.مولاي الطاهر -سعيدة- ، ouessai.rabah@hotmail.com

تاريخ النشر: 2019/06/04

تاريخ القبول: 2019/05/ 27

تاريخ الاستلام: 2019/04/ 27

ملخص:

الفكر الاقتصادي هو قسم من أقسام علم الاقتصاد الذي يدرس التطورات الحاصلة في الاقتصاد خاصة النظرية الاقتصادية بقسميها الكلي و الجزئي ، وعلى ضوء هذا التعريف حاولنا تحليل تطور الفكر الاقتصادي العالمي لمفهوم الأزمة المالية وكذا الحلول المقترحة و المستتبطة من نظريات توصل إليها الباحثون خلال فترة هذه الأزمة .و توصلنا في الأخير إلى عدد من النقاط التي يجب الاهتمام بها بهدف تطوير الفكر الاقتصادي و جعله يبحث عن حلول إبداعية تسموا عن النظرية و النماذج الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية ، فكر اقتصادي ، نظريات اقتصادية

تصنيف JEL : B3 ؛ B31

Abstract:

Economic thought is one of the departments of economics thqt examines the developments in the economy , especially the economic theory in macroeconomics and microeconomics. In light of this definition , we tried to analyze the evomution of global economic thought of the concept of financial crisis as well as solutions proposed and derived from theories reached by order to develop economic thought and make it look for creative solutions calles economic theory and models.

Keywords: Financial crisis , economic thought , Economic theories**Jel Classification Codes :** B3 ; B31المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: ouessai.rabah@hotmail.com

- مقدمة:

"إن الأزمات و التقلبات و النمو و الركود هي من ميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي، التي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن التخلي عنها ، وكل ما نسعى إليه دائما هو التخفيف من وطئتها .فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها القصير نسبيا إلى أزمات مالية عدة .بعد أزمة 1929 كانت ردود الفعل تتمثل دائما بسياسات كينزية لمعالجة الأزمة عن طريق التدخل الحكومي لنجدة الاقتصاديات المريضة باستخدام سياسات مالية توسعية و أحيانا سياسات نقدية توسعية . ولكن بالرغم من كل ذلك ، فقد استمرت الأزمات بالحدوث و ربما أن أحد الأسباب المهمة هو الإصرار على إتباع سياسة مالية يعتقد بأنها توسعية ، في حين يفترض حدوث تغيير حقيقي في السياسات عند حدوث الأزمات "1.

- الإشكالية:

تتمحور مشكلة البحث في :

ما مدى تأثير تطور الفكر الاقتصادي العالمي على نجاعة حلول الأزمات المالية العالمية ؟ دراسة تحليلية للأزمة المالية الاقتصادية 1929 و الأزمة المالية 2008 .

- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أننا نسعى إلى التركيز على المتغيرات الأساسية التي تؤثر على فكر الاقتصاديين في نمذجة المسائل الاقتصادية وكذا الإبداع في استخراج حلول للأزمات المالية خارج النظريات و الفرضيات الأساسية لعلم الاقتصاد. فإذا ما علمنا ماهية هذه المتغيرات صار من السهل علينا تطوير الفكر و الوصول إلى الحل الأمثل لأي مشكلة اقتصادية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يمكننا التنبؤ بأي أزمة مالية في ظل تطور النماذج الاقتصادية التي تسمو على النظريات و الفرضيات .

- هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في الإجابة عن تأثير تطور الفكر الاقتصادي العالمي على الحلول المقترحة للأزمات المالية العالمية التي تترك الكثير من المفكرين بالدرجة الأولى وكذا الباحثين و المهتمين، و التي تهدف إلى إيجاد تصور موضوعي عن اللبنة الأساسية لبناء الفكر الاقتصادي ثم المتغيرات التي تحيط بهذا الفكر و تؤثر على نتائجه .

- فرضيات البحث :

يستند البحث إلى الفروض التالية :

- ✓ الحلول التي تم التوصل إليها من أجل فك الكساد العظيم سنة 1929 تختلف تماما عن الحلول المقترحة لعلاج آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008،
- ✓ الجوانب الاجتماعية، السياسية، القانونية، الفنية خلال فترة زمنية ما تؤثر بشكل أو بآخر على الفكر الاقتصادي في أي بلد.

- منهجية البحث:

في سبيل تحقيق أهداف البحث اتبع المنهج الوصفي التحليلي، بتحديد ماهية الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، ماهية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ما هي المتغيرات الأساسية التي أدت إلى اختلاف الحلول بين الأزميتين، ومن ثم استقراء المتغيرات الأساسية على الفكر الاقتصادي. حيث تم التطرق في المحور الأول إلى الأزمة الاقتصادية العالمية "أزمة الكساد" سنة 1929، ثم تم التطرق في المحور الثاني إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما المحور الثالث فقد تم التطرق إلى نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي للأزمة الاقتصادية 1929 وأزمة المالية 2008.

1. المحور الأول: الأزمة الاقتصادية العالمية " أزمة الكساد " سنة 1929 :

1. تعريف الأزمة المالية:

هناك عدة مفاهيم للأزمة المالية:

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للدول، واختلفت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية، لذلك سوف نعرض أهمها فيما يلي :

الأزمة : في اللغة : الشدة و القحط2 ،

وهي موصوفة هنا بوصفين، أولهما كونها مالية بمعنى : أنها متعلقة بالمال بالدرجة الأولى ، والثاني كونها عالمية بمعنى أنها تشمل دول العالم جميعها .حيث لم تسلم منها دولة " .

أما تعريفها الاصطلاحي هو :

- " الانخفاض الكبير المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من أصول المالية "3

- "هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية ، وعلى حجم الإصدار و أسعار الأسهم و السندات ، و إجمالي القروض ، والودائع المصرفية ، و تعبر عن الانهيار الشامل في النظام المالي و النقدي"4،

- "انهيار واسع النطاق في النظام المالي النقدي ، بالإضافة إلى أنها حالة تمس أسواق البورصات و أسواق الائتمان في الدولة معينة أو مجموعة من الدول و تكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد الحقيقي"5،

- "حالة التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس سلباً في تدهور كبير لفئة العملة ، و أسعار الأسهم مما ينتج عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة و ينجم عنه إعادة توزيع دخول الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية"6.

2. أنواع الأزمات المالية:

بالرجوع إلى الأزمات المالية التي حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج في الأنواع الآتية إجمالاً:

1.2. أزمة النقد الأجنبي :

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة ، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها ، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته ، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة .
و يميز بعض المحللين في الأزمات العملة ذات الطابع القديم أو " الحركة البطيئة " ، وبين أزمات ذات الطابع الجديد ، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق و الارتفاع الحقيقي بما لا يؤدي في نهاية إلى تخفيض قيمة العملة .
أما في الحالة الثانية فان القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة الميزانيات لجزء مهم من الاقتصاد " سواء كان عاما أو خاصا " يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية و الرأسمالية الأكثر تحررا و تكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

2.2. الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يكون اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك ، أو إخفاق البنوك في قياسها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل ، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك ، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة ، و لها آثارا أقصى على النشاط الاقتصادي . وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات أو الستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل ، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات وتحدث بالترادف مع أزمة العملة .

1.2. أزمة الديون :

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عند السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف في السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون في تقديم قروض جديدة ، و يحاولون تصفية القروض القائمة .

وقد يرتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) ، أو دين سيادي (عام) ، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته . وقد يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات الرأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة في الصرف الأجنبي .

3. أزمة الكساد العالمي 1929 :

- تعريف: "هي هبوط أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 19% ، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبثت أن امتدت آثاره بشراسة على جانب الحقيقي للاقتصاد

الأمريكي ، و ما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي
تمثلت مظاهره في :

- ارتفاع معدلات البطالة لتصل حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام 1932م،
- " احتلال عميق واضطراب مفاجئ مس السوق المالية في البورصة نيويورك مسببا انهيار شبه تام في معظم القطاعات الاقتصادية الذي أدى بدوره إلى انهيار الأسهم الأمريكية حسب مؤشر داوجونز Dow Jones بنسبة 600% بين عامي 1921-1929 مع بدء هبوط حاد و انخفاض شديد بداية من يوم الخميس 24 أكتوبر 1929، فقد داوجونز 89% من قيمته . و عند وصوله إلى أرضية الهبوط في تموز عام 1932 ، جعل البنك الاحتياطي الفيدرالي يرفع سعر الفائدة لحماية الدولار و قاعدة الذهب ، فيما رفعت الحكومة الأمريكية التعريفية الجمركية و حافظت على فائض في الموازنة العامة"8 .

1.3. ارتبطت الأزمة الاقتصادية بطبيعة النظام الرأسمالي :

1.1.3.1. صعوبة التسويق الداخلي : ابتداء من الحرب العالمية الأولى ، عرف الإنتاج الاقتصادي الأمريكي تطوراً سريعاً بفعل تزايد التركيز الرأسمالي و تقدم التقنيات والأساليب . في المقابل فالدخل الفردي الأمريكي لم ينمو إلا بوتيرة بطيئة مما أدى إلى تضخم الإنتاج .

2.1.3.2. صعوبة التسويق الخارجي : أعادت الدول الأوروبية بناء اقتصادها ، وأصبحت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية ، في نفس الوقت تزايدت المزاخمة اليابانية ، في ظل انتشار المنافسة الأجنبية أخذت الدول الرأسمالية بالحماية الجمركية لفرض قيود على الواردات

3.1.3.3. مضاربات البورصة : أمام انتشار فكرة الازدهار الأمريكي و تزايد المضاربات المالية في بورصة وول ستريت في نيويورك ، عرفت الأسعار الأسهم ارتفاعاً كبيراً الى درجة أنها فاقت مداخيلها ، فكانت النتيجة هي إفلاس المساهمين .

4. أسباب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 :

1.4 "حقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشاً ما بين سنوات 1922 و 1929 نتيجة لتدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة و ازدهار الصناعة الأمريكية بسبب إتباع أساليب العلمية في الإنتاج (الميكنة الحديثة ، خطوط الإنتاج التجميعية ، تتميط الإنتاج و غيرها) ، و كذلك بسبب توفر رؤوس الأموال و الثروات الطبيعية و السوق الاستهلاكية الواسعة ،

2.4 انتشرت المضاربة داخل البورصة و ارتفعت أسعار الأسهم بصورة اصطناعية بمستوى لا يتماشى مع تطور الإنتاج الاقتصادي مما تسبب في عرض متزايد للأسهم و خاصة يوم الخميس الأسود 24 أكتوبر 1929، حيث انهارت الأسهم في بورصة وول ستريت الأمريكية و أدى ذلك إلى أزمة مالية و اقتصادية و بخاصة بعد انخفاض الأجور و الاستهلاك ،

رملي محمد، وسعي رابح: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي "

3.4 إفلاس البنوك الأمريكية مما دفعها إلى سحب أموالها من أوروبا فتأثر الاقتصاد الأوروبي

و انعكس ذلك على مستعمراتها فأصبحت الأزمة عالمية"9

5. المدارس الفكرية الاقتصادية المعاصرة للأزمة الاقتصادية لسنة 1929 :

" منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، شهد علم الاقتصاد طفرة كبيرة مع ظهور المفكر الاقتصادي " آدم سميث " الذي وضع أولى اللبانات التي ساهمت في بناء علم الاقتصاد الحديث وجعله علما منفصلا بذاته عن باقي العلوم و المجالات البحثية .ثم جاء بعده " جان باتيس ساي " صاحب قانون الأسواق الشهير (العرض يخلق الطلب) . ولا يمكننا أن ننسى طبعاً دافيد ريكاردو صاحب قانون الميزة النسبية في قسم نظريات التجارة الدولية ، و غيرهم الكثيرين من رواد المدرسة الكلاسيكية الذين خلفوهم ،سواء أأكملوا طريق الدفاع عن الحرية الاقتصادية و اقتصاد السوق ، أو انتقدوا هذه النظرية .

يمثل نتاج المدرسة الكلاسيكية في نقاط التالية :

1.5. النظرية الاقتصادية الكلاسيكية : دور الفرد

يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة كما أشار الى ذلك مفهوم اليد الخفية لأدم سميث حيث يرى أن الإنسان أناني بطبعه ،لكن ذلك ليس سيئاً بضرورة ، فالجزار الذي يبيع اللحم لا يفعل ذلك بنية توفير اللحم الطازج للناس بأسهل طريقة لكن دافعه الأساسي هو الحصول على أقصى ربح من اللحم الذي يبيعه ، وهذا الأمر هو الذي يدفعه للعناية بالسلعة و تقديم اللحم الطازج للناس .

ومن نتاج إيمان الكلاسيك بسعي الجميع لتحقيق المصلحة الشخصية ، رأوا أن الفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات و الشركات ، مثلاً) في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة فان هذا يتكفل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها ، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة و تتحقق المنفعة العامة .

2.5 النظرية الاقتصادية الكلاسيكية "دور السوق ":

يرى الكلاسيك أن كل الأسواق (أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل) تسودها المنافسة الكاملة حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، و حالة المنافسة الكاملة كما تطرقنا لها في حديثنا عن السوق التنافسي الحر بشروطها الأربعة التي ذكرناها، تحقق أعلى فاعلية للأسواق التي تصبح ما أن تحقق الشروط، على تحقيق الرهان الاقتصادي.

مبدأ حرية الأسواق و فاعليتها ليس مرتبطاً فقط بالأسواق الداخلية لاقتصادها بل الأمر ينطبق أيضاً على الأسواق العالمية التي تجري فيه التبادلات التجارية عن طريق الاستيراد و التصدير ، فكان نتاج الاقتصاديين في المدرسة الاقتصادية كأدم سميث أو دافيد ريكاردو عبر نظرية الميزة النسبية ينصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي ، كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق ، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تخصص كل واحدة منها فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول فإذا تم

هذا فان السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود .

3.5 للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية " دور الدولة ":

المبدأ البسيط : إذا كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع فيجب علينا أن ندع الأسواق تقوم بدورها الطبيعي .

ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق النطاق .كتتظيم الملكيات ، وتقديم خدمات التعليم ، و الشرطة والقضاء ،والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة . فالدولة إذا تخلت عن الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعال بشكل قد يهدد حدوث المنافسة الكاملة التي يراها رواد المدرسة الكلاسيكية أفضل ما يمكن الوصول إليه . وبالتالي فلا يوجد شيء أفضل تستطيع الدولة أن تقدمه للاقتصاد .وعليه فأقصى ما يمكنها تحقيقه هو أن تكون " سكرتاريه " لرجال الأعمال تساعدهم و تذلل لهم العقبات و توفر الأمن داخل البلاد و تحمي حدودها الخارجية ما يهيئ المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل السوق .

4.5 للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية " دور النقود ":

أما النقود فهي بالنسبة للكلاسيك مجرد "عربة لنقل قيم المنتجات " من فريق إلى فريق آخر ، أي أننا نستخدمها لتسهيل التبادلات بيننا ، وبالتالي فالنقود وسيلة و ليست غاية ، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع و الخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة ، أو استثمارها لجمع الثروة . ومن هذا المنطلق ، فان الطلب على النقود يكون لإتمام المعاملات التجارية فقط ،وبالتالي فهو مشتق من الطلب على السلع والخدمات .فإذا إرتفع الطلب على السلع والخدمات يرتفع الطلب على النقود أيضا ، لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل.

5.5. نظرة الكلاسيك للثروة :

يثمن الكلاسيك الموارد الاقتصادية للدولة كافة من العمل ورأس المال و الأرض و كذلك الأعمال الحرة ، فضلا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة و تجارة و إنتاج ، بل و اهتموا بالتبادل التجاري الدولي ، و رأوا أن كل ذلك يسهم في تنمية ثروة الأمة ، لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية و الاستثمارية ، لا في كمية النقود التي يملكها الفرد " . 10

6. حلول الأزمة الاقتصادية 1929 حسب النظريات المنتقدة للمدرسة الكلاسيكية :

" كان من السمات الكبيرة والمهمة للنظام الكلاسيكي افتقاره إلى نظرية عن حالات الكساد. وليس ذلك مستغربا لأن هذا النظام كما رأينا ، يستجد بطبيعته فوجود أسباب تؤدي إلى كساد . وكانت حال التوازن التي يعود إليها الاقتصاد من تلقاء نفسه هي حالة العمالة الكاملة . وتلك هي النتيجة التي من المحتوم أن تؤدي إليها التحركات في الأجور والأسعار .ثم كان هناك "قانون ساي " ومن الواضح أن الكساد هو وقت تتكسد فيه السلع لعدم وجود سلع كثيرة بما يتجاوز العرض المناسب ،

رملي محمد، وسعي رابع: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي "

وتضخم المخزون ، من الذي يود إنتاج المزيد ؟ ولكن عدم وجود المشتريين هو نقص في الطلب ، وقد نفى "قانون ساي " في أوضح عبارة على أن ذلك لا يمكن أن يحدث .و لا يمكن أن يؤمن بغير ذلك غير الجهلة .وكل الباحثين الاقتصاديين ذوي السمعة الحسنة يعرفون أنه يأتي من الإنتاج في أي وقت تدفق القوة الشرائية التي هي بطبيعتها كافية لشراء ما ينتج ، وبطريقة أو أخرى فإن ذلك التدفق ينفق سواءا مباشرة بشراء السلع الاستهلاكية .أو إذا تم ادخاره من أجل إستثماره في إنشاء المصانع و رأس مال التشغيل .

ومن كل هذا كانت هناك نتيجة أخرى واضحة هي ، أنه لا يمكن أن يكون هناك علاج الكساد ، لأنه مستبعد على أساس نظري .فالأطباء ،مهما بلغت شهرتهم ليس لديهم علاج لمرض لا يمكن أن يوجد .11"

1.6 . نظرية فريدريك هايك 1899-1992 لمواجهة الأزمة الاقتصادية 1929:

"يقسم هايك وقت الاقتصاد le temps de d'économie إلى مجموعة من دورات ،كل دورة تنطلق من الازدهار ثم تنتهي بأزمة ، كما أنه يقول الأزمة ليست حادث ، وإنما هي نتيجة وجود خلل في تفاعل مكونات النظام الاقتصادي كما تميز تحليل هايك بما يلي :

كل مرحلة من مراحل الازدهار بدأت بمجموعة من الحوادث الاقتصادية الإيجابية -مؤثرات إيجابية - كالإبداع التكنولوجي، خلق أسواق جديدة، تخفيض التكاليف الجمركية.هذه الحوادث غير متوقعة يتم تحويلها أليا إلى مجموعة من المستثمرين عن طريق نظام الأسعار Système Des Prix وعليه يتم اتخاذ قرارات بخصوص دخول إلى هذه الأسواق التي تمثل فرص بالنسبة الى المستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى الإفراط في الاستثمار Surinvestissement الذي يتضاعف في هذه الأسواق الذي ينجر عنه التضخم في القروض .علما أن فترة الازدهار قد تطول وتزايد نسبة القروض خلال هذه لأخيرة ، الأمر الذي ينجر عنه أزمة والتي تكون من أجل إصلاح الأخطاء الاستثمارية التي تمت خلال هذه الفترة " .

ما هي الحلول الأزمات ؟.

يرى هايك فريدريك أن يجب الانتظار من أجل الخروج من الأزمة وحدها دون التدخل في الأسواق لأن الأزمة هي بداية جديدة للدورة الاقتصادية." الأزمة هي جزء من النظام الاقتصادي "12

2.6 نظرية جون ماينارد كينز 1883-1964 لمواجهة الأزمة الاقتصادية 1929:

يرى جود ماينارد كينز الركود على أنه : " لا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني ، و لابد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عبر الإنفاق الحكومي لإعادة التوازن.

إن الإفراط في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة في مناصب الشغل والإنتاج حتى يصل لمرحلة التشغيل الكامل وبالمقابل فإن نقص الإنفاق الكلي يؤدي حتما للركود، كل زيادة في حجم الإنفاق الكلي يؤدي لزيادة المتكررة في التدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكل مقلوب الميل الحدي للإدخار .

ترجع أسباب الركود عند كينز إلى :

- ✓ إنخفاض حجم الإنفاق الحكومي وذلك عند انعدام توفر مصادر التحويل و استخدام سياسة انكماشية،
- ✓ ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار،
- ✓ تقييد حجم التسليف إلى الناتج الوطني ، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع حجم التمويل للقطاع الخاص"13 .

"أقام كينز نظريته التي تعتبر من النظريات التي تتدرج في تفسير الأزمة الاقتصادية الرأسمالية تحت باب نقص الاستهلاك ، إذ يعتقد أن الاستهلاك يحدد الإنتاج في الوضع الاعتيادي للمجتمعات الصناعية الحديثة ، وليس العكس (كما كان يعتقد الكلاسيكيون من خلال مقولة جان بايت ساي "من أن العرض يخلق طلبه الخاص ") ، وإن الرأسمال إنما يتكون ليس نتيجة الميل للإدخار ، بل استجابة للطلب الناتج عن استهلاك الحالي ، أو الاستهلاك المتوقع . و يستنتج بأن التدابير المتخذة لإعادة توزيع الدخل بالشكل الذي يرفع الميل الاستهلاك ، قد تكون مواتية لنمو رأس المال ، واعتمد كينز لإثبات حجته تلك عددا من الفروض يمكن اختصارها بالآتي :

- ✓ إن عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كتعبير عن الليبرالية ، بل وكركن من أركان الفكر الرأسمالي يمكن إزاحته ، وفصله عن النظام الرأسمالي ،
- ✓ إن الرأسمالية في جوهرها نظام داخلي،
- ✓ إمكانية الرأسمالية الاحتفاظ بالرخاء من خلال توجيه استثماراتها لإشباع الحاجات الاستهلاكية (سكانها) ،
- ✓ التلميح إلى الحروب ، و عسكرة الاقتصاد بكل ما يتضمنه من عناصر نفخ في التسلح ، والتجهيز العسكري ، منطلقا من دور الحرب العالمية الأولى في رفع نسب العمالة والدخل "14.

2. الأزمة المالية العالمية 2008:

" تعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 من أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير ، وتأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركا لنمو الاقتصاد العالمي ،فاقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ 14 تريليون دولار ، و تشكل التجارة الخارجية أكثر من 10% من إجمالي التجارة الدولية .هذا بالإضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل ما لا يقل عن 60% من السيولة العالمية"15 .

1-تعريف الأزمة المالية 2008:

- "هي أزمة سيولة حدثت في قطاع الإقراض العقاري الذي هو أحد القطاعات المصرفية (التجاري-الزراعي-الصناعي-الاستثماري-عقاري) في الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى نقص السيولة و عدم القدرة المقرضين على سداد قروضهم إلى عجز المصارف المقرضة عن تسديد التزاماتها، مما

رملي محمد، وسعي رابع: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي "

اضطر السلطات النقدية الأمريكية (الاحتياطي الاتحادي (Fédéral Reserve)) إلى مبادرة لضخ مقادير كبيرة من السيولة في القطاع المصرفي وذلك منذ بداية 2007 تقريبا، كانت الأنباء تتوارد عن ضخ ما بين 20-40 مليار دولار كل فترة أسبوع أو أسبوعين، ولكن دون جدوى إذا استمر تفاقم الأزمة إلى أن انتقلت إلى الأسواق المالية. إذ أن الصعوبات التي واجهت المصارف أدت ببعضها إلى الإفلاس أو التعرض إلى خسائر كبيرة مما دفع بأسهمها إلى الهبوط في البورصات. وبذلك انتقلت الأزمة إلى الأسواق المالية التي شهدت هبوطا مستمرا و صعوبات كبيرة و غداة انهيار بنك (ليمان برانرز) الذي هو أكبر مصرف استثماري أمريكي ، انفجرت الأزمة و بدأت بالانهيارات تعصف بأسواق المال، فانقلبت العدوى إلى الأسواق الأوروبية، اليابانية والآسيوية

16"

2-أسباب الأزمة المالية 2008:

" بدأت الأزمة المالية العالمية أساسا كمشكلة مصرفية استثمارية مالية أمريكية بحتة ، نتجت عن شطط و تجاوزات كبيرة لمبادئ الإدارة الحكيمة لمخاطر الائتمان في سوق الرهن العقاري ، شارك في إنتاج هذه الأزمة و تفاقمها سماسرة عقار Mortgage brokers و مؤسسات مالية . لعل أهم أسباب الأزمة المالية بشكل أكثر تحديدا هي الآتية :

✓ تخفيض معدلات الفائدة في أمريكا إلى مستويات متدنية جدا و إغراق الأسواق المالية بالسيولة بعد 2001/11/09 حيث انخفض معدل الفائدة التأشيري على الفيدرال لنذر من 6.5% في آب 2000 إلى 1% في 2003 ، ثم عاد لارتفاع حتى 0.25% في 2006 . عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة هذا مع بداية الأزمة الرهن العقاري في النصف الثاني من عام 2007 تدريجيا إلى 0.25% حاليا ،

✓ الجشع والطمع والاحتيال من قبل بعض سماسرة القروض العقارية، بنوك الإقراض العقاري ، المصارف التجارية ، بنوك الاستثمار ، وشركات وساطة الأوراق المالية الكبيرة ، والمستثمرين (صناديق الاستثمار ، صناديق التقاعد ، صناديق التحوط) وشركات التأمين. استغل السماسرة القروض العقارية والمصارف الانخفاض في معدلات الفائدة في الفترة 2002-2005 لإغراء الناس لا يتمتعوا بجدارة ائتمانية كافية للاقتراض لشراء منازل ، وحتى ساعدوهم أحيانا و بعلم المصارف بتزوير دخلهم ليصبحوا مؤهلين لأخذ قروض عقاري من المصارف . كانت أقساط القرض الشهرية ضمن إمكانيات أصحاب البيوت الجدد طالما بقيت معدلات الفائدة على مستواها المنخفض . ولكن ما إن ارتفعت معدلات الفائدة حتى ارتفعت الفوائد المسجلة على القروض العقارية وازدادت الأقساط الشهرية على القروض العقارية بما يتجاوز إمكانيات أصحاب البيوت فتوقفوا عن التسديد و تحولت القروض العقارية على ميزانيات المصارف الى قروض متعثرة . ولجأت المصارف إلى مصادرة البيوت Foreclosures وعرضها في المزاد العلني لتسهيلها ما أدى إلى تدهور أسعار العقارات بشدة.

✓ الهندسة (الابتكارات) المالية التي تمكنت المصارف من بيع و/أو تسنيد (توريق) Sécurisation قروضها العقارية وإصدار مشتقات مالية معقدة جدا بضمانات على شاكلة سندات Collateralized Debt Obligations (CDO) ، وتأمين القروض العقارية و/أو السندات الصادرة عنها (بضمانتها) لدى الشركات تأمين من خلال Credit Default Swaps (CDS).

الـ(CDO): هي عبارة عن سندات ناتجة عن إعادة هيكلة محافظ قروض العقارية و مصدره بضمانة هذه القروض و تعتمد الجدارة الائتمانية لهذه السندات ،وبالتالي تعتمد قيمتها في السوق على نوعية القروض العقارية واستمرارية تسديد الدفعات عليها .

الـ(CDS): هي عبارة عن رهانات تسمح بتحقيق أرباح خيالية للمضاربين إذا تخلفت القروض العقارية عن الدفع Defaulted هذه الرهانات تأخذ شكل عقود تأمين Insurance Contracts على القروض العقارية أو على السندات الصادرة عنها. أبرمتها مؤسسات مالية أمريكية كبيرة. نشطت بنوك استثمار رئيسية مثل LEHMAN BROS ، BEAR STERN و شركات التأمين كبرى (AMERICAN INTERNATIONAL GROUP) في عمليات التسنيد والتأمين وقد دعا المستثمر الشهير Warren Buferr هذه المشتقات المالية " أسلحة الدمار الشامل المالية " ، وقدرت مجلة Business Week حجم عقود CDS القائمة في نهاية 2007 بـ 58 تريليون دولار ،

✓ تسويق هذه الأدوات (المشتقات) المالية عالية المردود على نطاق واسع دائما مستثمرين مؤسساتيين من مصارف الاستثمار و صناديق التقاعد و التحوط و بنوك مركزية عالمية و صناديق سيادية في الصين واليابان و كوريا و روسيا و أوروبا ودول الخليج... الخ) تدين المؤسسات المالية المصدرة لهذه المشتقات المالية إلى المستثمرين فيها بالآلاف المليارات،

✓ غياب الرقابة العامة من قبل هيئة الأوراق و الأسواق المالية الأمريكية SEC وبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي على عمليات تمديد القروض العقارية و تأمينها و تسويقها للمصارف و الصناديق بهدف تنظيمها ،

✓ فشل و كالات التصنيف الائتماني Moody's Standard And Pour's Fitch في تخفيض علامات التصنيف للمصارف و الأدوات المالية الصادرة عنها في الوقت المناسب ما أوقف صمام الأمان يعتمد عليه المستثمر ين في الأسواق المالية في عملية التقييم عند اتخاذ قرارات الاستثمار. " 17

3. المدارس الفكرية المعاصرة للأزمة المالية 2008 :

" حينما كان نظام المالي العالمي على وشك الانهيار في خريف عام 2008 ،شعر بول كروغمان paul krugman وقرينته الأستاذة روبين ويلز Robin Well's بحرج كبير .فالاقتصاديان الأمريكيان كانا يعتزمان إعادة طبع مؤلفهما الموسوم ب" الاقتصاد الكلي "

رملي محمد، وسعي رابع: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي "

Macroeconomic .وبحسب ما روى كروغمان في المؤتمر الذي عقدته الرابطة الاقتصادية الأمريكية American Economic Association AEA. في مدينة أتلانتا في كانون الثاني يناير من عام 2010 ، فإنهما أمعنا النظر في الفصل الخاص بالسياسة النقدية و المصارف و لاحظا أن ما كتبه في ذلك الفصل ما عاد شيء منه ينصف بالصواب و بالتالي فقد توجب عليهما إعادة كتابة هذا الفصل بنحو جذري . على الصعيد الآخر كانت المملكة البريطانية اليزابيث الثانية قد تسائلت في خريف عام 2008 في نيرة مأساوية بحيرة مصطنعة : "...ولكن، لماذا لم يتنبأ بها أحد " But why did no body forse this ! . كان الاقتصاديون المجتمعون في أتلانتا قد تناقشوا لمدة ثلاثة أيام ماهية الدروس التي ينبغي بالنظرية الاقتصادية التي تستخلصها من الأزمة؟ ، و ما هي النماذج الصالحة لمواصلة البقاء؟ ، و ماهية النماذج التي ثبت زيفها؟ ، و ماهية خصائص النماذج المستقبلية؟. كما درسوا المجتمعون السبل القويمة لإصلاح المناهج الدراسية في كليات الاقتصاد الأمريكي .

تصورات بعض الاقتصاديين المعاصرين للأزمة المالية 2008 :

1.3. جوزيف ستيغلس Joseph Stiglitz :

قد أدان جوزيف ستيغلس النظرية الاقتصادية متهما إياها بأنها قد ساهمت مساهمة أساسية في خلق الأزمة المالية الأخيرة ، وذلك لأنها كانت الأساس الأيديولوجي لعملية تحرير الأسواق من التوجيه الحكومي . وبحسب تصورات ستيغلس أثارت الأزمة المالية الأخيرة الشكوك حول فرضية أساسية هيمنت على النظرية الاقتصادية لأكثر من قرنين من الزمن و أمن بها أنصار الكلاسيكية المحدثة إيماننا عميقا :فرضية أدم سميث بوجود يد خفية تدبر عمل الأسواق و تقود عبر سعي المتنافسين إلى تحقيق مصالحهم الخاصة - إلى تحقيق التوافق و التوازن بين المصلحة الذاتية و مصلحة المجتمع ، أي تقود إلى تحقيق أكبر خير و رضاء للمجتمع ككل ، وذلك لأن المنافسين من أفراد المجتمع تؤدي في نهاية المطاف إلى استغلال الإمكانيات المادية في المجتمع بصورة رشيدة و اقتصادية .

2.3. بنيامين فريدمان Benjamin Fridman :

قد أشار في رحاب مؤتمر الرابطة الاقتصادية الأمريكية إلى أن الكثير من الاقتصاديين لا يدروسون العالم الذي نحيا في كنفه بل يصورون العالم الذي يتمنون العيش في رحابه ، وهكذا طور هؤلاء الاقتصاديين نماذج نظرية محبوكة الهندسة وغاية في التآلق المنهجي ، لكنها زائفة في تصويرها الى العالم القائم فعلا ، فعلم الاقتصاد ينتمي الى العلوم الاجتماعية ولا يمكن فصله عنها و التعامل معه كما كان من فصيلة علوم الفيزياء . ويرى بنيامين فريدمان أن اهتمام النظرية الكلية ، بالسياسة النقدية في المقام الأول ، أي تركيزها على مسألة قيمة النقود و الأسباب التي تحفز الأفراد لاحتفاظ بها و ما سوى ذلك من مسائل أخرى عديدة ، قد حجب عن الاقتصاديين حقيقة الخطر. الذي كان يدب في الأساس ، التي تقوم عليها أسواق المال في الدول الصناعية . ان الواجب يحتم على الاقتصاديين أن يأخذوا بالاعتبار أن الأفراد و المشاريع لا يتخذون القرارات الرشيدة ، في الكثير من الأحيان .

و أن الأسواق نادرا ما تنتصف بالاستقرار و التوازن . فإذا كانت النظرية الاقتصادية قد دأبت على الانطلاق من تصور يزعم أن الأسواق تميل للتوازن في الحالات العامة ، فإنها أمست الآن مطالبة بأن تتخلى عن هذا التصور كلية ، وأن تأخذ بالاعتبار أن هذه الأسواق نادرا ما تميل إلى الوضع التوازني .

3.3. جورج أكرلوف George Akerlof :

استعار جورج أكرلوف من كينز مصطلح " الغرائز الحيوانية " ، وجعل منه عنوان بمؤلفه مع أستاذ الاقتصاد في جامعة يال Yale روبرت شيلر بعنوان animal sprite سنة 2009 و يستوجب اقتصاديان في مؤلفها هذا ، نظرية كينز في الغرائز الحيوانية ، فيؤكدان أن تغيير الأزمه 2008 يفترض بنا أن ننطلق من المناحي النفسية ، التي تسيطر على متعاملين في الأسواق وأن نأخذ بإعتبار أن سيطرة التفاوض على بني البشر ، يدفعهم لأن يستثمروا و يقتنوا الأوراق المالية المساكن ، متجاهلين ما إذا كانت هناك أسباب موضوعية تبرر الروح المتفائلة و عمليات الشراء المتزايدة . وإذا ما رأى هؤلاء الأفراد أن الواقع السائد لا يبرر بأي حال من أحوال الأسعار الذي اقتنوا بها الأموال المذكورة ، فإنهم يحاولون بيع هذه الأصول والتخلص منها بأسرع ما يكون وبهذا المعنى فإن تدهور النشاط الاقتصادي لا ينعكس في انهيار النمو الاقتصادي فقط بل و في انهيار نفسي عظيم أيضا. " 18

4- الحلول المقترحة الممكنة للأزمة المالية 2008:

"ربما يوجد حلول أخرى لأزمة الرهن العقاري نادى بها بعض الاقتصاديين إضافة إلى إتباع سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الإعانات و المنح الحكومية للمؤسسات المالية والشركات الإنتاجية والأفراد و تخفيض الضرائب ، وإتباع سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة الكتلة النقدية والتوسع في منح الائتمان ، و تخصيص أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق ، ومن هذه الحلول :

1.3. منع تداول سندات الرهن العقاري:

" إن منع تداول سندات الرهن العقاري سيحصر نطاق أي أزمة ، وبذلك سوف يتوجب على المصارف الاستثمارية أن تمول هذه السندات من الموارد الخاصة ، ولن تستطيع أن تمول السندات الرهن الجديدة من خلال توريق سندات رهن قديمة ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة ديون هذه المؤسسات إلى أصولها المملوكة وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان" 19.

2.4. تأميم المؤسسات المالية أو تركها تواجه مصيرها:

" يجب تأميم جميع المؤسسات المالية والشركات المتعثرة ، أو ببساطة تترك لخيار الإفلاس نتيجة لتعثر سنداتها ، وتعود المصارف المؤممة لخلق الأموال عن طريق الإقراض كما كانت تفعل سابقا ، وتقدر مخاطر الائتمان عن طريق العامل البشري والبيانات المحاسبية التقليدية بدلا من النماذج الرياضية ، يرى أنصار هذا الحل مرونة أكبر للمصارف في تملك الشركات الأخرى المدينة لها أيضا جزئيا أو كليا في مقابل قروضها المستحقة ، وذلك قد يساعد في إعادتها للحياة من جديد . بدلا من أن تعلن إفلاسها ، و يتميز أيضا بأن كلفته على دافعي الضرائب أقل من علاج ضخ الأموال في شرايين المؤسسات المالية على

رملي محمد، وسعي رابع: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي" شكل قروض أو شراء أسهم ممتازة كما أنه معلوم التكلفة منذ البداية على خلاف الحل الذي تبنته الحكومة الأمريكية . إلا أن لهذا الحل محاذير كثيرة منها المقاومة الشديدة لخيار التأميم دفاعا عن النظام الرأسمالي الحر ، وعدم ضمان قدرة الدولة على إدارتها مثل هذه المؤسسات . كما أن ترك الشركات لخيار الإفلاس يمكن أن يكون له آثار سلبية على الاقتصاد لا يمكن التنبؤ بمدى شدتها .فالترايط الشديد للمؤسسات المالية ببعضها البعض و ضخامة حجم الكثير منها قد يؤدي الى ظهور نتائج كارثة نتيجة إفلاسها" 20 .

3.4. تدخل الدولة لإصلاح ثغرات الأزمة المالية:

"من أهم الخطط الاقتصادية لعلاج الأزمة المالية العالمية 2008 :

1.3.4. **الخطة البريطانية :** اعتمدت تلك الخطة على ضخ المليارات من الجنيهات الاسترلينية ، وتقدر بحوالي 470 مليار دولار من أموال الحكومة لإنقاذ أكبر البنوك المحلية وتوفير 50 مليار دولار من الأموال دافعي الضرائب لضخها في البنوك وعرض السيولة المالية قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس الأموال الجديدة لها بالإضافة إلى توفير أرصدة جديدة كافية لنظام مصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة أجل .

2.3.4. **خطة دول مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى :**

اتفقا وزراء مالية و حكام البنوك المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى وهي (اليابان – ولايات المتحدة الأمريكية – إيطاليا- فرنسا- بريطانيا -كندا) على خطة لإعادة الثقة في أسواق المال في العالم وتتضمن في نقاط التالية :

- ✓ اتخاذ إجراءات حاسمة و استعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى وهي تلك المؤسسات التي يؤدي إفلاسها إلى حالات إفلاس أخرى وحيلولة دون إفلاسها ، وذلك بتملك حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية ،
- ✓ اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على سيولة و رؤوس الأموال ،
- ✓ مواصلة التحرك من أجل إحلال الاستقرار الأسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي .

3.3.4. **الخطة الأمريكية للإنقاذ :**

سعت الإدارة الأمريكية لإنقاذ القطاع المصرفي من خلال قيام الدولة بشراء أصول هائلة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري بهدف تأمين للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية ، وتشجيع النمو الاقتصادي ،زيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن وجاءت الخطة الأمريكية للإنقاذ تتضمن أساسيات مهمة و هي الإقراض ، تأمين و الدمج للبنوك والمؤسسات المتعثرة بهدف إنقاذ هذه المؤسسات وإنقاذ الاقتصاد والحيلولة دون انهيار القطاع المالي والمصرفي وبالتالي انهيار الاقتصاد الكلي ، هذه الخطة هي تهدف للحد من الأزمة وليس معالجة الأزمة وأسبابها من خلال البحث

عن الحقيقة وراء هذه الانهيارات و طريقة إدارة الاقتصاد والمنطلق الفكري الرأسمالي والذي يشكل المحور الأساسي في النشاط الاقتصادي القائم على فلسفة أن الدولة (تحكم و لا تملك) أو على مبدأهم الشهير _دعه يعمل -دعه يمر) إضافة للاقتصاد الأمريكي القيادي للنظام الرأسمالي والقائم على مبدأ الخصخصة وحرية التجارة و تهميش دور الدولة الاقتصادي. " 21

III. نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي للأزمة الاقتصادية 1929 وأزمة المالية 2008

1- مفهوم الأزمة المالية : إن مفهوم الأزمة المالية قد تطور بتطور النظريات الاقتصادية التي بنيت عن طريق تراكم العلم و نقد كل واحدة منها الآخر الذي سبقته لتضيف إليها كل جديد وهذا من جهة ، أما من جهة أخرى فالمتغيرات الاقتصادية والمالية التي تحدث في البلدان بسبب تطور الحضاري المشهود بدأ من العامل الوقت ، الأرض والإنسان .فقد أضيفت التكنولوجيا التي غيرت من معطيات المعادلة الاقتصادية . فضلا عن المتغيرات التي يصنفها كل اقتصادي عما سبقه هي أخرى لها أثر في تطور الفكر الاقتصادي. يرى جون مينارد كينز أن: "الأزمات الاقتصادية هي تلك الأزمات التي تنشأ عن نقص في الاستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب بسبب هبوط الفعالية الحديثة برأس مال"22.

" وقد بني هذا التعريف على أساس مولد الأزمة الاقتصادية الرأسمالية مع الصناعة الكبيرة و بدقة أكبر بعد نصف قرن من قيام الثورة الصناعية ، و على مدى تعرف من مائتي عام. كانت الأزمة ومازالت تعمل على هز الكيان الرأسمالي كل عدة سنوات وبشكل متجدد ودوري يصل فيها الإنتاج والاستخدام في المراحل الأولى إلى مستوى عال ثم يعود وينخفض مسببا للكساد الذي يصل إلى نسب تقترب من نصف الطاقات المئوية النشيطة ، ووسط الانخفاض الشديد في الأجور وإفلاس الفلاحين وبفعل المعانات الفقر والكساد ، يعتمد الرأسماليون إلى تدمير السلع ، وبالتالي تهدم الجهاز الإنتاجي نفسه ، وبينما كانت الأزمات السابقة على الرأسمالية تحصل بسبب نقص الغذاء على اعتبار أن تناقص الإنتاج الزراعي ، و بالتالي مردود العمل الزراعي يشكل الأصل الأول لأزمة ما قبل الرأسمالية متمثلة حينذاك بنقص القيم الاستعمالية بل سبب فيض تلك القيم ، ولكن ليس باعتبارها قيمة استعمالية Use-Value بل باعتبارها قيمة تبادلية Exchange Value"23. بيد أن الاقتصادي بول كروكمان قد عرف الأزمة المالية في كتابه

The Return Of Depression Economics And The Crisis Of 2008

أن سبب الأزمات المالية التي عصفت ببعض الاقتصاديات الناشئة يرجع إلى تحرير المالي في فصلين : الأول هو : السياسة النقدية المرتبطة باقتصاديات الدول الكبرى الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي بها . أما الثاني هو : سعر الصرف المعتمد في هذه البلدان "24، ومن خلال التعريف يتضح الحجم الهائل للتحولات في المعطيات الاقتصادية وكذا مصطلحات التي أتت كنتيجة للتطور النشاط الاقتصادي و التجارة الخارجية التي ربطت الاقتصاديات مع بعضها البعض و فتحت الأسواق إلى أسواق عالمية ليصبح الخطر عدوى الأزمة أخطر بكثير من الأزمة بحد ذاتها ، فالأزمة الاقتصادية 1929 قد أثرت على USA

رملي محمد، وسعي رابع: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي "

وبعض مستثمري الأجانب في بورصة وول ستريت و لم تؤثر على البلدان كاملة لعدم وجود ترابط بين اقتصاديات هذه الدول و هي عكس أن صح القول الأزمة المالية 2008 التي تسبب في البحر النظام العالمي الجديد .

2- دور الوضع الاجتماعي و الثقافي في تفسير الأزمة المالية و اقتراح حلول لمعالجتها:

1.2. الوضع الاجتماعي :

" بالنسبة للفترة 1920-1933: فقد اعتبر الكثير من المؤرخين اقتصاد السنوات الأخير من القرن التاسع عشر الذي هيمنت عليه صناعة الفولاذ والنفط والسكك الحديدية ،اقتصاد الصناعة الثقيلة أو عصر الصناعة الثقيلة ،فيما اعتبر العقد العشرينيات عصر المستهلك الأمريكي . كما امتازت هذه الفترة برخاء المزارع بصورة عامة و ارتفعت أسعار المزارع نتيجة الطلب غير المسبوق ، الأمر الذي أدى إلى تضاعف أسعار المزارع إلى ثلاثة أضعاف في بعض الولايات ،كان الانطلاق الصناعي والزراعي في أوج تلك السنوات ،نلاحظ مما سبق كيف أن الشعب الأمريكي كان يسعى من خلال استيعاب الابتكارات الجديدة التي يأتي بيها الأمريكيون المبدعون أو مهاجرون قادمون للأمريكا للاستفادة من تلك النهضة"25. كما ظهر التسويق في بداياته خلال هذه الفترة للترويج المنتجات بشتى أنواعها و قد أثر هذا النمو المتواصل على حياة الأمريكيين لما وفره لهم من دخل يحقق جميع الرغبات التي وصلت الى المضاربة في البورصة ليس الرجال فقط بل حتى النساء خلال هذه الفترة للتحقيق مكاسب خيالية التي استمرت إلى عدة سنوات، حيث قال الرئيس الجمهوري هيربرت هوفر في أحد خطاباته : "...إنما وصلنا إلى أعلى درجة من الرفاهية و الأمان ، مما لم يحدث من قبل في التاريخ في أي مكان في العالم "26.

أدى هذا الأمر إلى افتتاح 60 شركة جديدة في البورصة بين ماي و سبتمبر 1929 حيث أدى عمل البورصة بمفرده دون تدخل الدولة للحد من التدفقات المالية منها و إليها إلى انهيار سوق المال في 23 أكتوبر 1929 الأمر الذي لم يتقبله الاقتصاديين في بداية الأمر على رأسهم توماس لامونت "الرئيس التنفيذي للبنك مورجان "خلال ذاك الوقت .

بالنسبة للفترة 2000-2008 :

"شهد قطاع العقارات منذ سنة 2001 انتعاشا كبيرا بسبب وفرة السيولة للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 2001-2006 وانعكس زيادة طلب عن العقارات من قبل المواطنين الأمريكيين ارتفاعات متتالية في أسعارها وقد تدعم ذلك الانخفاض في سعر الفائدة . حيث كان يقارب 1% عام 2003 وهو أدنى منذ عام 1958 الأمر الذي انبثق عنه توسعا بل إفراط في الإقراض العقاري بشكل خاص حيث قدمت الحكومة قروضا ميسرة بفوائد منخفضة للشركات العاملة في الإسكان (شركات الرهن العقاري) ولم يقتصر الأمر على هذا، بل امتد ليشمل تيسير معايير إقراض حتى لغير المؤمنين (ترتب عنه ما يسمى بالقروض الرديئة فيما بعد). حيث لم يكن يسمح من قبل إلا بتقديم قروض للمؤهلين وفق قواعد وإجراءات موضوعة من قبل جهتي الإقراض في السوق الثانوي ، إن شركات الرهن العقاري لجأت الى بيع المساكن والعقارات للأفراد بفوائد وشروط ميسرة مقابل رهنها حتى تسديد أقساط البيع وتبقى سندات الملكية لدى الجهات المقرضة

نتيجة هذه التسهيلات أقبل الأمريكيون على شراء العقارات بهدف السكن و الاستثمار طويل المدى و كذا المضاربة بشكل واسع . ازدهرت السوق العقارية في الوهلة الأولى و انعكس ذلك الارتفاع قيمة الأصول العقارية للمقترضين و كذا قيمة أسهم الشركات العقارية ، و بعد فترة تراجع السوق العقاري لندرة السيولة لدى أفراد المتعاملين، و كذا للنتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ، و انعكس ذلك على مؤسسات العقارية و المالية ذات علاقة ،فضلا عن مصادرة العديد من المساكن ليصبحوا سكانها من المرشدين في الشوارع "27.

2.2. الوضع السياسي :

1.2.2. بالنسبة للفترة 1914-1945 :

" إن التطور الذي شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بداية القرن العشرين ، أدى إلى زيادة تعداد السكان وإنتاج الفحم و الحديد (10 مليون طن سنويا) وهو ضعف الإنتاج ألمانيا الدولة الثانية عالميا في إنتاجهما . بيد أن هذا ازدهار والتطور الذي جعل ولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية تطور النزعة الاستعمارية تطورا حادا ، جعل تصريف البضائع و الحصول على الموارد الأولية و توظيف رؤوس الأموال قضية من قضايا العالمية التي لم يجد الرجال السياسة حيا لها أية طريقة غير امتلاك مستعمرات " 28. وخلال هذه الفترة التي غلب عليها التصادم والنزاع بين القوى الاستعمارية حكم الحزب الجمهوري الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة كالفين كوليج 1923 الذي كان يلقب بالمضارب الصامت و قد أدت خبرته في مجال المال و الأعمال إلى المساهمة في رفع مستوى الدخل الأمريكي خلال الفترة 1920-1929 إلى أعلى مستوياته، كما جسد سياسة عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد وقد سادت القاعدة -

السوق هو الذي يحكم نفسه- . في سبتمبر 1929 ازداد تقلب السوق المال خلف أبواب البورصة ، غير أن الاقتصاديين أمثال : توماس لامونت" كبير شركاء في بنك جي بي مورجان ، وشركاه أكد أن السوق سوف يصح نفسه و أنه ليس هناك داعي لأي تدخل حكومي في البورصة . انهارت أسهم السيارات في البداية ، ثم بدأت تلك أسهم في الهبوط ليعم الصمت داخل البورصة معلنا حالة الكساد .

- بالنسبة للفترة 2000-2008:

" مع انهيار المعسكر الشرقي بدأت معالم الانفراد في السيطرة على العالم و فرض نموذج الأمريكي . فكان لا بد لأمريكا أن تؤكد للعالم أنها الدولة الأعظم المهيمنة على الشؤون الدولية ، وبالتالي تم فتح مرحلة جديدة من الإستراتيجية الأمريكية بإعلان الرئيس جورج بوش الأب في قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب و يسعى للعدالة والمزيد من الأمن ، ويتيح للأمم العالم شرقه و غربه و شماله و جنوبه أن تزدهر و تعيش معا بانسجام و تركز في هذا أكثر من قديم كليمنتون ، الذي بين سياسة فيما يعرف بإستراتيجية " الالتزام و التوسع " على أعمدة ثلاث هي الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم ، وتحقيق الرخاء الاقتصادي و تعزيز و ترويج ديمقراطيات السوق الحرة في العالم. في عام 2001 شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ، إذا أنها حملت إلى ولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة بيرل هاربر ، فقد بلغت الولايات المتحدة الأمريكية

رملي محمد، وسعي رابع: " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي "

ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصادية والسياسة والعسكرية والأمنية . و بالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى و مهيمنة على النظام العالمي ، و نتيجة لذلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ما وصفته بالإرهاب العالمي و على كل من له صلة أو علاقة به أو بأفكاره وعلى هذا قامت السياسة الخارجية الأمريكية زمن بوش الأب على أربعة مبادئ رئيسية هي

✓ استثنائية القوة العسكرية الأمريكية ،

✓ الحرب الاستباقية،

✓ نشر الأفكار الديمقراطية ،

✓ استخدام القوة ، وذلك لمجابهة أربعة أخطار تمثلت بالإرهاب العالمي والدول المارقة و الدول الفاشلة

وأسلحة الدمار الشامل .

إن دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية ما بين الفترات السابقة تكتشف بوجود فترات منقطعة يمكن وصفها بالبرجماتية أو بمرحلة استعادة القوة يكون فيها لشخصية الرئيس والجوانب النفسية عموماً لمستها الخاصة في هذا المجال ، فنراهم في هذه الفترة يكرسون معظم اهتماماتهم حول قضايا الاقتصاد و الأمن الداخليين أكبر مما يكرسونه لقضايا الأمن الدولية. فيرون أن الاهتمام بالسياسة الخارجية يكون في إطار خدمة المصالح و المتطلبات الداخلية ، و يتجلى هذا بشكل أكبر عند الساسة الديمقراطيين .لعل أبرز مثال على ذلك هي سياسة كلا من الرئيسيين بيل كلينتون و بارك أوباما حينما وجه كلا منهما من خلال أسلوبه الميال للحلول الوسط التي تتال رضا معظم الأطراف ، معتمدين على المفاوضات و الاتفاقيات الدولية و ميلهم نحو العمل المشترك تحت المظلة الدولية و رعاية المؤسسات الدولية المشتركة كالأمم المتحدة و حلف الناتو . يلعب نمط الشخصية الرئيس المركبة من مجموعة من الحاجات المميزة كالحاجة إلى الإنجاز ، الحاجة إلى القوة و السيطرة دوراً هاماً في تحديد سلوك الأفراد وبالتالي سلوك صناع القرار الخارجي للدول . " 29

2.2.2. أثر البيئة الاقتصادية على تطور الفكر الاقتصادي :

"يقول الاقتصاديون أن الفرد يقسم دخله بين الاستهلاك و الادخار ، فينفق جزءاً من دخله على شراء سلع استهلاكية ، وقد ينفق الدخل كله ، ويدخر ما تبقى و أن المجتمع يقسم إنتاجه إلى سلع استهلاكية و سلع إنتاجية رأسمالية . ويؤكد الاقتصاديون أن المجتمع الذي يقتصر أفرادها في إشباع حاجاتهم على الضروري من الغذاء و الكساد المأوى هو مجتمع أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية ، إذ يضيف المجال الذي يضطرب فيه الطلب زيادة و نقصاً ، على حين أن المجتمع الذي يتيسر لأفراده التمتع بالسلع الترفيهيه وشبه الترفيهيه يكون أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية حيث يتسع المجال لزيادة الطلب ونقصه اتساعاً كبيراً . ومن ثم يمكن القول بصفة عامة أنه كلما ارتفع مستوى معيشة مجتمع معين في حد الكفاف كان أكثر عرضة لظهور التقلبات الاقتصادية ، وأن أغنى الدول وأعلاها مستوى معيشة أكثرها إصابة بأشد أنواع الكساد. لذا ترى إحدى أقوى المدارس الاقتصادية أن الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء الدورة التجارية إنما هي نتيجة أخطاء متعاقبة من الإسراف في التفاؤل إلى إسراف في التشاؤم .

حيث تقترن موجة التفاؤل باشتداد روح المضاربة في الأسواق المالية ونشاط الحركة التجارية والصناعية وزيادة استثمار رؤوس الأموال ، كما أن التفاؤل يولد تفاؤلاً ، فكذلك التشاؤم يولد تشاؤماً. يمكن تشبيه الدورة التجارية التي تصيب النظام الاقتصادي بالمرض المستعصي الذي يصيب الأفراد فكلاهما مرض عجز المختصون سواء كانوا أطباء أم اقتصاديين عن علاجه والقضاء عليه ، ولكنهم استطاعوا كسر حدته و شوكتة"30.

خاتمة :

الكثير من الاقتصاديين فوجئوا بالأزمة العالمية عام 2008 و عمقها وأثارها المدمرة ، في ظل التطور الهائل للنظريات الاقتصادية بشقيها الكلي و الجزئي .بيد أن الفكر الاقتصادي في الوقت المعاصر قد أصبح يحاكي الواقع باحثاً عن الحلول المسبقة للأزمات المتتبعاً حدوثها مهما كانت حدتها .

النتائج و المقترحات :

يتضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 و الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قد أثرتا على اقتصاديات مختلف الدول ، واللذان كشفتا عن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات ككل ، ولذلك فإن الخروج منهما يتطلب فكر إبداعي يختلف عن ما سبقه و يركز على نقد النظريات السابقة ويبني عليها النظريات الجديدة التي تطبق كحلول مقترحة للخروج من الأزمات المالية .

- النتائج :

توصل البحث إلى نتائج تتوافق مع الفرضيات التي قام عليها البحث، وهي:

- الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 هي أزمة اقتصادية عالمية عصفت بالاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين، ومع أن الوقت الفعلي لبدائته كان مختلفاً من بلد لآخر ففي معظم الأماكن بدأ الأمر عام 1929 وصولاً إلى نهاية الثلاثينات، بدأ الكساد العظيم من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قوة اقتصادية كبرى حينها، ثم انتقل إلى معظم دول العالم،
- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، و الأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات و المعدات و الأبنية ،و إما أصول مالية ،هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي ،مثل الأسهم و حسابات الادخار مثلاً ، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية،
- الحلول المتوصل إليها من أجل فك الكساد العظيم سنة 1929 تستمد من النظرية الكلاسيكية التي تعتمد على عدم تدخل الدولة في السوق يتزن من تلقاء نفسه أما الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فهي تستمد حلولها من النظرية النيوكلاسيكية المعتمدة على تدخل النسبي للدولة في آليات التي تحكم السوق و كذا تنظيمه ،

المقترحات :

بعد التوصل إلى النتائج السابقة و بهدف الإسهام في تطوير الفكر الاقتصادي ،يمكن تقديم المقترحات الآتية :

- ضرورة الاهتمام بالجوانب التي تحيط بالخبراء و المفكرين للتوصل إلى الحلول الإبداعية المستحدثة،
- المحيط الخارجي بشتى أنواعه له أثر بالغ على الفكر و العكس صحيح لذلك وجب الالتفات إلى هذه الجوانب التي تؤثر على بناء الفكر الاقتصادي ، أساليب إبداعية بهدف المساهمة المستقبلية في تطوير الفكر الاقتصادي العالمي ،

قائمة المراجع :

- ¹ (رزاق) د.وشاح رزاق ، " الأزمة المالية الحالية " ، المعهد العربي للتخطيط ص3
- ² (شريف، 2008) حتافة شريف ، " من يدفع الثمن في الأزمة المالية العالمية ، موقع البديل في 2008/10/08 من الأنترنت ،
- ³ (زكي، 2007) رمزي زكي : " الليبرالية المتوحشة " ، مكتبة الأسرة القاهرة ، سنة 2007 ، ص 80 ،
- ⁴ (كورتل، 2009) فريد كورتل ، " الأزمة المالية العالمية أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية " ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 20 ، سنة 2009 ، ص282،
- ⁵ (كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثارها على الاقتصاديات العربية ، 2009) فريد كورتل ، "الأزمة المالية العالمية و أثارها على الاقتصاديات العربية ، بحث مقدم الى مؤتمر الأزمة المالية العالمي وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان طرابلس ، 13-14 أذار 2009 ، ص3،
- ⁶ (زيدان، 2009) محمد أحمد زيدان ، "فصول الأزمة المالية العالمية ، أسبابها ، جذورها ، و تبعاتها الاقتصادية ، بحث مقدم الى مؤتمر الأزمة المالية العالمي من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان ، 13-14 أذار 2009 ص 3،
- ⁷ (كورتل، الأزمة المالية ، مفهومها ، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية) فريد كورتل ، "الأزمة المالية ، مفهومها ، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية " ، ص 4،
- ⁸ (العيساوي، 2004) عبد الكريم شنجار العيساوي ، " السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية " ، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2004 ، ص 191،
- ⁹ (فرا) ماجد محمد فرا ، " الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية و تبعاتها " ، ص 1 ،
- ¹⁰ <https://abeqtisadcom/abeqtisad/economic-thought/classical-economics/> 17/03/2019, 22:25
- ¹¹ (جالبريت، 2011) جون كينيث جالبريت ، " تاريخ الفكر الاقتصادي " ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب ، الكويت ، ص 209-2011،
- ¹² (Paturle)Jean-Marc Paturle , "la crise de 1929 et la lecon de Hayet face a Keynes " , un article de l'institut Cappel , page 3

- ¹³ (ليلي، 2007) لحل ليلي، "نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية"، مجلة "معارف" علمية دولية محكمة، العدد 02، جوان 2007، ص 4، 5.
- ¹⁴ (العبيدي، 2001) عبد الجبار محمود العبيدي، "الحل الكينزي للأزمة الاقتصادية الرأسمالية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13/ع/47 لسنة 2001، ص 25-27
- ¹⁵ (المناصير) علي فلاح المناصير، "الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعياتها، وسبل العلاج"، كلية الاقتصاد والعلوم القانونية، جامعة الزرقاء الخاصة، ص 03.
- ¹⁶ (حسن، 2011) يسرى مهدي حسن، "الأزمة المالية العالمية لعام 2008، الأسباب، المعالجات - الأثار المترتبة عليها عربيا"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية - المحور الاقتصادي - المجلد 13، العدد 02 لسنة 2011، ص 79
- ¹⁷ (الميداني، 2009) عمر أيمن عزت الميداني، "الأزمة المالية العالمية: أسبابها، تداعياتها و منعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري"، محاضرة أقيمت فب ندوة الثلاثاء 3 أذار 2009 - جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 3-5.
- ¹⁸ (علي) عدنان عباس علي، "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكساتها على النظرية الاقتصادية" (علي، 2019) 22/03/2019, 23:29
- ¹⁹ (قصبه) نبال قصبه، "أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة"، جامعة دمشق، سوريا، ص 1/
- ²⁰ Austin Murphy, "an analysis of the financial crisis of 2008 causes and solution", page 76
- ²¹ (الرضيع، 2019) حسن عطا الرضيع، "دراسة بحثية بعنوان الأزمة المالية العالمية، أسبابها و تداعياتها و سبل العلاج" دنيا الوطن
- <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/31851.html> 24/03/2019, 24:44
- ²² (أرلوند) دانييل أرلوند: "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، ص 166
- ²³ (العبيدي، الحل الكينزي للأزمة الاقتصادية الرأسمالية، 2001) عبد الجبار محمود العبيدي، مرجع سابق، ص 24
- (melonio, 2009)²⁴ Thomas melonio, "krugman, d'une crise a l'autre", texte dans le site web www.laviedesidees.fr, le 5/2/2009, page 4
- ²⁵ (www.alkaleej.ae، 2019) 28/03/2019, 23:46
- ازدهار اقتصادي أمريكي خلال العشرينيات سبق الانهيار
- ²⁶ (www.youtube.com, 28) 28/03/2019, 23:55 (www.youtube.com, 28) الانهيار العظيم 1929
- ²⁷ بوعتروس عبد الحق (2008)، "تحليل الأزمة المالية الراهنة 2008، مقارنة إسلامية"، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 3
- ²⁸ (زوزو، 2010) عبد الحميد زوزو، "تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914-1945 - محاضرات و نصوص، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 26
- ²⁹ (http://political-encyclopedia.org/dictionnary/, 2019) <http://political-encyclopedia.org/dictionnary/>، السياسة الخارجية الأمريكية، 29/03/2019, 20:34
- ز (الرماني، 2001) يد بن محمد الرماني، "النوافذ الاقتصادية ستون نافذة اقتصادية على العالم المعاصر"، دار طريق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص 5-8.



Volume (03) Number (01) June 2019